علامتها ان تكون صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا
كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل
الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط
بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة
والتخفيف اللفظ اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج
بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه
فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه فحذف الضمير عن غلامه
واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا
نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف
الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي ومن جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة صفة الى
معمولها وجعلها صفة لنكرة ومن جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت
بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني
لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه بقوله ومن ثم مجموع امور ثلثة وجوب افادة
اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز تركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز
ان يكون باعتبار جميعها لا بد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة
بنفسها

انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة و
لا اشكال انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكون في وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكنه لم يجد خلافا للفراء فانه يجوز تركيب
الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المص عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتاخر اللام
المتقدمة على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله الواهب
المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة الهجان فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا
واجاب المص عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني هذا القول ضعيف لا يتوقى في
الفصحاء بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة الاضافة والاعتراض
ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد انه ضعيف في الاستدلال به او لان فيه يحتمل
الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل
في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال
رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي
خلفها اطفالها اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق سوى في الجمع و
الواحد صفة للمائة او بدل عنها والنوق جمع الناقة او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحفظها او عبدها حقيقة فاضافه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)